في الحدث

▪ حازم مبيضين

وما أدراك ما هرمز

يدرك الجميع وأولهم العالم الغربي، قدرة إيران على إغلاق مضيق هرمز، بعد استثمار الجمهورية الإسلامية في وسائل يمكن أن تتيح لها إغلاق المضيق لفترة، لكن الجميع يدرك أيضاً أن ذلك سيكون عملاً لا يمكن السكوت عليه، لان الدول الغربية أيضاً استثمرت في وسائل تمنحها فرصة دحر الإيرانيين، ومنعهم من إحراز نصر في هذه المواجهة، التي تسعى إليها طهران في محاولة لتصدير أزمتها الداخلية إلى الخارج، بعد التأثيرات العميقة للعقوبات الاقتصادية الغربية على الاقتصاد الإيراني، والتي رفعت معدلات البطالة، وأفقدت العملة الإيرانية حوالي ١٦٪ تقريباً من قيمتها، إضافة إلى عديد المشاكل ذات الطابع القومي بين شعوب إيران، والذين ينشغل العالم عن قمعهم بتركيز اهتمامه على البرنامج النووي.

مضيق هرمز أو ممر باب السلام ليس بحيرة إيرانية، وهو أحد أهم الممرات المائية في العالم، خصوصاً بعد اكتشاف النفط، فهو المنفذ البحري الوحيد للعراق والكويت والبحرين وقطر، وهو من وجهة نظر القانون الدولي جزء من أعالي البحار، ولكل السفن الحق والحرية في المرور فيه ما دام لا يضر بسلامة الدول الساحلية أو يمس نظامها أو أمنها، ونظراً لموقعه الاستراتيجي، فإنه ظل عبر التاريخ محل أطماع وصراع الدول الكبرى للسيطرة عليه، ومع ذلك فإن الملاحة عبره لم تكن يوماً موضوع معاهدة إقليمية أو دولية، وكانت الملاحة فيه تخضع لنظام الترانزيت الذي لا يفرض شروطاً على السفن طالما أن مرورها يكون سريعاً، ومن دون توقف أو تهديد للدول الواقعة عليه، وإذا كانت الأزمات السياسية السابقة دفعت دول المنطقة إلى التخفيف من اعتمادها على هذا المضيق، والاستعاضة بمد خطوط أنابيب لنقل النفط، فإن هذه المحاولات بقيت محدودة الأثر، خصوصاً بالنسبة إلى استيراد المواد الأخرى التي تحتاجها المنطقة.

لا الدول المستوردة للنفط، ولا المصدرة لهذه المادة الحيوية ستقبل بإغلاق المضيق، وإلى حد أن واشنطن تعتبر المضيق خطاً أحمر لا ينبغي تخطيه، وإن كانت حتى اللحظة تعطي الأولوية للعمل الدبلوماسي وللعقوبات الاقتصادية على النظام الإيراني، فإنها لا تستبعد التحرك العسكري إن لزم الأمر، وتكفي نظرة سريعة إلى مياه المنطقة لاكتشاف عدد السفن الحربية الأميركية المنتشرة في الخليج، والتي لم تمنع البحرية الأميركية قبل أيام من تحرير ١٣ بحاراً إيرانياً، كان قراصنة صوماليون يحتجزونهم قبالة الساحل العماني، وهي بادرة أشادت بها طهران معتبرة أنها لفتة إنسانية إيجابية، لكن واشنطن تصر على أن تحذيرات إيران بإغلاق المضيق تعتبر دليلاً على ضعفها، وتظهر فاعلية العقوبات على برنامجها النووي المثير للشبهات. يخطئ كثيرون باعتقادهم أن أزمة مضيق هرمز مفتعلة، وأنها مرتبطة بسباق التسلح، وهي بذلك تخدم المصالح الاقتصادية للدول الغربية وروسيا، وهي فرصة للغرب للخروج من أزمته الاقتصادية الخانقة ببيع كميات من الأسلحة وإبرام صفقات ضخمه، وهم بذلك كأنما يتهمون طهران بالتواطؤ مع الشيطان الأكبر، وأنها في نهاية المطاف ستكتفي بإطلاق التهديدات الجوفاء، كما فعلت حين توعدت بتدمير إسرائيل، ويتجاهلون أن ما يجري ليس مجرد تهديد لأمن المنطقة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، بقدر ما سيكون شرارة لفتنة طائفية تجتاح المنطقة، وتلك هي النقطة الأكثر خطورة، والتي تبدو اصطفافاتها ماثلة لكل ذي بصيرة، ابتداءً من التوتر الطائفي في العراق ولبنان وسوريا والبحرين وصولاً إلى اليمن، وليس انتهاءً بما تشهده الجمهورية الاسلامية من توترات على هذا الصعيد، وإذا كانت طهران قادرة على إغلاق المضيق، وذلك ليس عملاً بطولياً، فهل هي قادرة على تحمل النتائج والتبعات.

طنطاوي

مبارك في المحكمة... ارشيف

محاكمة مبارك: اتهام طنطاوي بـ"الشهادة الزور"

استهل فريق الدفاع عن المدعين بالحق المدني، في قضية اتهام الرئيس المصري السابق حسني مبارك، وعدد من قادة نظامه، بقتل "الثوار"، بطلب توقيع عقوبة الإعدام بحق الرئيس "المخلوع"، فيما اتهم أحد المحامين المشير محمد حسين طنطاوي، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي يتولى إدارة شؤون البلاد حاليا، ونائب الرئيس السابق، عمر سليمان، بـ"الشهادة الزور."

□ القاهرة / CNN

وطلب محامي المدعين بالحق المدني، سامح عاشور، من هيئة المحكمة، التي تتولى محاكمة مبارك ونجليه علاء وجمال، ووزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي، وستة من كبار مساعديه، بتوقيع "أقصى عقوبة" عليهم، وقبول الدعوى المدنية، ورفع التعويض المدني المؤقت إلى مئة ألف وواحد جنيه مصري، حتى يمكن الاستمرار في دعوى التعويض ضد المتهمين.

وقال عاشور، في مرافعته أمام هيئة المحكمة التي عقدت الاثنين بمقر أكاديمية الشرطة شرقي القاهرة، إن ملف محاكمة مبارك يعد "أكبر ملف في تاريخ مصر الحديثة، يقيم العدل ويرفع شأن الأمة"، بحسب ما أورد موقع "أخبار مصر"، التابع لاتحاد الإذاعة والتلفزيون الرسمي.

وذكر موفد التلفزيون المصري أن عاشور شن هجوماً شرساً في بداية المرافعة على جمال مبارك، وقضية التوريث، وأضاف أن عاشور أشار إلى تلقي غرف العمليات المركزية بوزارة الداخلية أوامر أثناء ثورة ٢٥ يناير/كانون الثاني الماضي، تفيد بإطلاق الرصاص على المتظاهرين، وتسليح أطقم الأمن بأسلحة حية وذخائر.

كما أشار محامي المدعين بالحق المدني، بحسب المصدر نفسه، إلى أن انتشار "قناصين" على سطح مبنى وزارة الداخلية، ومبنى الجامعة الأمريكية الذي يشرف على ميدان التحرير، مما اعتبره دليلاً على استهداف المتظاهرين بشكل مباشر.

من ناحية أخرى، وجه أمير سالم، المدعي بالحق المدني تهمة "الخيانة العظمى" لمبارك، طاعناً في شهادتي رئيس المخابرات العامة ونائب رئيس الجمهورية السابق، عمر سليمان، والمشير حسين طنطاوي، ووجه إليهما تهمة "الشهادة الزور."

كما وجه المحامي نفسه، وبحسب الموقع الرسمي، تهمة "تضليل المحكمة" إلى التلفزيون الرسمي، مشيراً إلى أن مسؤولي التلفزيون قاموا بإخفاء شرائط عن ثورة يناير، معتبراً الأمر بأنه "نية مبيته" لتضليل المحاكمة.

وبدأت محكمة جنايات القاهرة في الاستماع إلى مرافعات الدفاع عن المدعين بالحق المدني، من ضحايا أحداث ثورة ٢٥ يناير/كانون الأول من العام الماضي، التي أطاحت بنظام مبارك، بعدما أمضى ما يقرب من ٣٠ عاماً في الحكم.

وفي ختام مرافعتها، التي استمرت ثلاثة أيام، طلبت النيابة العامة الخميس الماضي، توقيع عقوبة الإعدام شنقاً بحق الرئيس السابق وسبعة متهمين آخرين، أبرزهم وزير الداخلية الأسبق، حبيب العادلي، بتهمة قتل متظاهرين سلميين، خلال الأحداث التي دامت ١٨ يوماً، حتى أجبرت مبارك على التنحي عن السلطة.

وسبق لمبارك، الذي يواجه اتهامات بالفساد وقتل والتحريض على قتل المتظاهرين أثناء ثورة ٢٥ يناير، إضافة إلى نجليه علاء وجمال، ورجل الأعمال "الهارب" حسين سالم، ووزير الداخلية الأسبق، حبيب العادلي، و٦ من كبار مساعديه، أن أنكر جميع الاتهامات التي وجهتها إليه المحكمة.

واشنطن بوست: أطفال اليمن يدفعون ثمن الأزمة السياسية

□ صنعاء / اف ب

ألقت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية الضوء على أبرز ضحايا الأزمة السياسية في اليمن، وقالت إن الأطفال يعانون من أوضاع إنسانية خطيرة حتى أن الرضع بات من المستحيل العثور على ألبان صناعية لهم. ومضت الصحيفة تقول إن الانتفاضة الشعبية التي اهتزت لها أرجاء البلاد والأزمة السياسية التي تلتها دفعت بالبلاد نحو الانزلاق في أزمة إنسانية ذات تداعيات وخيمة، وفقا للأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة التي أكدت أن الأطفال تضرروا بشكل كبير. وأشارت الصحيفة إلى أن معدلات سوء التغذية في ازدياد مستمر، والأطفال باتوا أكثر عرضة من أي وقت مضى للأمراض المميتة، لاسيما بعدما تم استخدامهم كجنود، في الوقت الذي سقط كثير منهم صرعى إطلاق النار، كما أغلقت الكثير من المدارس.

ونقلت "واشنطن بوست" عن جيرت جابلير، مديرة اليونيسيف في اليمن قولها "يمكن بكل تأكيد أن نقول إن الأطفال يتحملون الوطأة الأكبر للموقف السياسي".

وأشارت الصحيفة إلى أن جميع الدول في العالم العربي تغيرت بشكل أو بآخر بعد الانتفاضات الشعبية، غير أن اليمن كانت أفقرهم وأقلهم تنمية فتى وواجهت الكثير من الأزمات التي تتراوح من حرب أهلية في الشمال إلى الحركات الانفصالية في الجنوب، الأمر الذي منع منظمات الإغاثة من توفير المساعدات لكثيرين في هذه المناطق.

مسؤول إسرائيلي: من حقنا قتل الأطفال الفلسطينيين

□ تل ابيب / وكالات

قال المدعي العسكري الإسرائيلي السابق أفيحاي مندلبليتي أن المجازر التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي، خلال حربة على قطاع غزة ولبنان، وقتل الأطفال الأبرياء أمر قانوني، ولا يستحق أن تُوجه التهم لأجله للجنود الإسرائيليين.

واكد مندلبليتي خلال محاضرة ألقاها أمام عدد من الجنود الإسرائيليين التابعين لسلاح الجو الإسرائيلي في مستوطنة "هرتسيليا" نقلتها صحيفة "معاريف" الإسرائيلية "إنه في حال سقوط قذيفة صاروخية على المستوطنات الإسرائيلية، وأوقعت عددا كبيرا من القتلى في صفوف المستوطنين، فأنا أعتقد أن قتل ٢٠ طفلاً فلسطينيا رضيعا في أسرتهم أمراً سليماً من الناحية القانونية، ولقد حدثت مثل هذه الحادثة مع بداية الحرب على لبنان وأنا اعتبرته أمراً مقبولا جداً".

وأضاف مندلبليتي الذي شغل منصب المستشار القانوني الرئيسي للجيش الإسرائيلي خلال الحرب على لبنان وقطاع غزة زاعما:"لا أحد يريد أن يرى أطفالا يُقتلون، سواء كانوا فلسطينيين أو لبنانيين، وهذا مؤسف جداً، ولكننا لسنا ملزمين بفتح تحقيق عند مقتل كل طفل فلسطيني".

وعن قرار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو الخاص بمحاكمة المستوطنين المتطرفين الذين يعتدون على ممتلكات المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية قال المدعي العسكري الإسرائيلي السابق :"لا يفترض على الجيش الإسرائيلي أن ينشغل بالاستيطان الإسرائيلي، لأنه ليس من الصائب أن يتدخل الجيش في أمور المتدينين الإسرائيليين.

الجامعة العربية تقرر زيادة مراقبيها في سوريا

□ القاهرة / سي ان ان

قررت جامعة الدول العربية دعم بعثة المراقبين في سوريا بمزيد من الأفراد والمعدات، كما جددت دعوتها للحكومة السورية للالتزام بتنفيذ خطة العمل العربية لوقف قتل المدنيين، وسط تقارير أشارت إلى سقوط ما يزيد على ١٥ قتيلاً برصاص قوات الأمن الأحد. ففي ختام اجتماعها بالقاهرة مساء الأحد، دعت اللجنة الوزارية المعنية بالوضع في سوريا، حكومة دمشق إلى التقيد بالتنفيذ الفوري والكامل لجميع تعهداتها، بما يضمن توفير الحماية للمدنيين، وعدم التعرض للمظاهرات السلمية المناوئة للنظام، والعمل على إنجاح مهمة بعثة مراقبي جامعة الدول العربية.

وأكدت اللجنة الوزارية، في بيان لها في ختام اجتماعها، دعم بعثة المراقبين بمزيد من الأفراد والمعدات لأداء مهامها "على أكمل وجه"، كما أكدت على أن "استمرارية عمل البعثة مرهون بتنفيذ الحكومة السورية الكامل والفوري لتعهداتها، التي التزمت بها بموجب خطة العمل العربية."

ودعت اللجنة الوزارية، التي عقدت اجتماعها برئاسة رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري، الشيخ حمد بن جاسم، الأمين العام للجامعة العربية، نبيل العربي، إلى مواصلة التنسيق مع السكرتير العام للأمم المتحدة، بان كي مون، من أجل تعزيز القدرات الفنية لبعثة مراقبي جامعة الدول العربية في سوريا.

وقررت اللجنة أن يقدم رئيس بعثة المراقبين، الفريق أول ركن محمد أحمد مصطفى الدابي، تقريراً شاملاً إلى الأمين العام للجامعة، في ١٩ يناير/كانون الثاني الجاري، عن مدى التزام الحكومة السورية بتنفيذ تعهداتها بموجب خطة العمل العربية.

وتتضمن خطة العمل العربية وقف كافة أعمال العنف، من أي مصدر كان، حماية للمواطنين السوريين، والإفراج عن المعتقلين بسبب الأحداث الراهنة، و إخلاء المدن والأحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة، وفتح المجال أمام منظمات الجامعة العربية المعنية، ووسائل الإعلام العربية والدولية للتنقل بحرية في أنحاء سوريا.

وتضمن البيان مطالبة كافة أطراف المعارضة السورية بتكثيف جهودها لتقديم رؤيتها السياسية للمرحلة المقبلة، ودعوة الأمين العام إلى عقد اجتماع تحضيري للمعارضة تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة بعقد مؤتمر للحوار الوطني، بهدف الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية لتسيير المرحلة الانتقالية. وقال الشيخ حمد بن جاسم، في مؤتمر صحفي أعقب اجتماع اللجنة، إن مجلس الأمن لا ينتظر من الجامعة العربية إحالة الملف إليه لأن الملف "موجود أمامه، وهو سيد قراره."

وأضاف المسؤول القطري: "الساعة لا ترجع للخلف، والشعب السوري اتخذ قراره وحسم أمره"، وأضاف: "أتمنى من الحكومة السورية أن تكون هناك قرارات حاسمة لوقف حمام الدم، لأن ذلك هو أقصر الطرق لوقف ما يجري، ويجب أن يكون للقيادة السورية قرار تاريخي لتلبية مطالب الشعب السوري."

ولفت الشيخ حمد بن جاسم إلى وجود تاريخ محدد لمسار المعالجة العربية، ولكنه رفض الإفصاح عنه.

تقرير إخباري

مجزرة "اولو ديره" هل ستفتح الطريق أمام اتفاق السلام السري بين اردوغان و "ب ك ك"؟

□ صوفيا / محمد خلف

تتواصل تفاعلات مجزرة " اولو دره" التي ارتكبها الجيش التركي بحق ٣٥ مهربا كرديا اثناء عبورهم الحدود مع العراق ،ومع نقل القضية الى مكتب المدعي العام الذي طلب من رئاسة الاركان وضع كل التسجيلات المرئية عن العملية العسكرية بين يديه ،تكون القضية قد ارتقت الى مرحلة جديدة يواجه فيها رئيس الحكومة شارعا كرديا غاضبا بسبب تستره في البداية على الجريمة ورفضه الاعتذار رسميا مكتفيا بالاستعداد لتعويض العوائل المنكوبة ،وهو ما دفع رئيس حزب السلام و الديمقراطية صلاح الدين ديميرطاش الى " خلع الشرعية عن رئيس الحكومة اردوغان".

وتمر علاقات اردوغان بالمؤسسة العسكرية بأزمة صامته بعد نفي جهاز الاستخبارات معلومات روج لها العسكر عن تسلمه تقارير استخباراتية بأن المجموعة المتسللة عبر الحدود تابعة لحزب العمال الكردستاني المحظور.

ويجمع المحللون الاتراك على ان هذه الحادثة ستجعل من الملف الكردي القضية الاكثر اثارة للنقاشات السياسية و الاجتماعية خلال العام الجديد الذي سيتم خلاله كتابة و صوغ الدستور" من دون ان تستبعد " ان تندفع الحكومة نحو نهج اقسى في محاربة العمالي الكردستاني بسبب تصعيده لعملياته العسكرية و حربه التحريضية.

ما يعقد المشكلة امام اردوغان هو ان ضحايا المجزرة شبان عشائر عرفوا دائما بوقوفهم الى جانب الدولة و التحقوا بفصائل " حماة القرى" التي تدعم الجيش في حربه ضد العمالي الكردستاني ،وذهب بعض المراقبين الى اعتبار العملية العسكرية تصفية حسابات مع حكومة التنمية و العدالة ورئيسها من جانب قوى داخلية و خارجية " مشيرين الى " معلومات سربت عن قصد حول تحرك مجموعة ل" العمال الكردستاني" باتجاه الاراضي التركية ،وعن خطة اعدها عملاء مزدوجو الهوية يعملون بالتنسيق مع الكردستاني و اجهزة الاستخبارات ارادوا الايقاع بين العشائر الكردية و اجهزة الدولة واظهار فشل المؤسسات في حربها ضد الارهاب.

وذهبت بعض الصحف التركية الى الحديث عن مؤامرة خارجية مدبرة للانتقام من اردوغان وتصفية الحسابات مع حكومته بسبب نهجها الداعم للثورات في العالم العربي و وقوفها الى جانب المعارضة السورية ضد الاسد".

في هذا الخضم كشفت تقارير تتمتع بالصدقية عن ان حزب العمالي الكردستاني يتجه الى القاء السلاح قبل صيف العام ٢٠١٢ في حال لم تحصل تطورات دراماتيكية تمنع مثل هذه الخطوة على غرار ما حدث قبل عامين عندما تحولت عملية استسلام مجموعات من مقاتلي الحزب الى استعراض عضلات استفزازية جيشت المشاعر القومية في اوساط المجتمع وقيام اطراف في الكردستاني بنشر تسجيلات عن مفاوضات سرية بين رئيس المخابرات حقان فيدان وقيادات كردية في عاصمة اوروبية.

يقول المحلل عوني أوز غورال في مقال نشره في صحيفة " راديكال" التركية " ان اردوغان يبدو عازما في ولايته الاخيرة على الاقدام بخطوة جريئة بحل المشكلة الكردية ليس بالقضاء على العمالي الكردستاني ولكن تهميشه بحيث لا يعود يشكل خطرا او تهديدا للامن القومي و الاستقرار السياسي في البلاد ،وانه تمكن من اقناع الجهاز البيروقراطي في المؤسسات الامنية و العسكرية بخياره السلمي".

ويكشف غورال " ان مشروع الحل الديمقراطي الذي يشرف على تنفيذه نائب رئيس الحكومة بشير اطالاي قطع اشواطا كبيرة ،اذ لم يتبق بعد خطوات الاعتراف بالهوية الكردية سوى اجازة تعليم الكردية في المدارس الحكومة تعليما اختياريا وتعديل قوانين الادارة المحلية لمنح الاقاليم حكما اداريا شبه ذاتي مع حق انتخاب الولاة و المحافظين بدلا من تعيينهم واصدار قانون خاص بالعفو عن قيادات الحزب و مقاتلية " مقابل ان يقوم العمالي الكردستاني بالنزول من الجبال والقاء السلاح وعدم احتفال الطرفين الحزب و الحكومة بالنصر "وفقا للاتفاق السري بين الجانبين.